Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 1 | No. 2 | Page 97 – 124 | 2024 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

الأثر الاقتصادي لبرنامج التحويلات النقدية المشروطة للتغذية على تنمية المرأة الريفية في اليمن

The Economic Impact of Conditional Cash Transfers program of Nutrition on the Development of Rural Women in Yemen

Altaf Ali Hassan Al-Mushki

Researcher - Center for Comprehensive Development Research and Studies - Sana'a University - Yemen

prof. Saleh Mohammed Humaid

Researcher - Department of Radio and Television Faculty of Media - Sana'a University - Yemen

ألطاف علي حسن الموشكي

باحثة – مركز أبحاث ودراسات التنمية الشاملة

جامعة صنعاء – اليمن

أ.د صالح محمد حُميد

باحث – قسم الإذاعة والتلفزيون

كلية الإعلام – جامعة صنعاء – اليمن

الملخص:

يهدف البحث إلى معرفة الأثر الاقتصادي لبرنامج التحويلات النقدية المشروطة للتغذية على تنمية المرأة الريفية في اليمن، ولتحقيق ذلك فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي وطبقت استبانة على عينة من الأسر المستفيدة وكان قوامها (56) أسرة مستفيدة من برنامج التحويلات النقدية المشروطة للتغذية. وتوصلت إلى عدة نتائج أبرزها بأن مشروع التحويلات النقدية المشروطة في التغذية أثر بشكل ملحوظ في الحياة الاقتصادية للأسر المستفيدة، حيث تعززت الثقة لدى المستفيدات باستلامهن مبالغ نقدية والتمكن من مساعدة أسرتهن بتحسين أوضاعهم الاقتصادية، كما وفرت فرص عمل لبعض فتيات القرية (المثقفات المجتمعيات)، إلا أن هناك أسر قد لا تكفيهم هذه التحويلات نظرا لعدم وجود مصادر دخل أخرى. وأثبتت النتائج بأن الحرب أثرت بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسر من حيث تدني المستوى الغذائي والتعليمي والصحي. وأثبتت نتائج الفرضيات بأن المشروع أسهم نوعا ما في نشر الوعي الاقتصادي لدى الأسر المستفيدة من البرنامج.

الكلمات المفتاحية: الأثر الاقتصادي، التحويلات النقدية، المرأة الريفية، التنمية، النوع الاجتماعي.

Abstract:

The study aimed to find out the economic impact of conditional cash transfers of nutrition on the development of rural women in Yemen.

The descriptive survey method was adopted in which a questionnaire was developed as a tool to survey the views of (56) beneficiary household of the project of conditional cash transfers of nutrition that attached to the Social Fund.

The study has reached several results, the most important of which is that the conditional cash transfer project in nutrition had a significant impact on the economic level of the beneficiary families. This is evident in the increase in the confidence of the beneficiaries in receiving cash amounts and being able to help their families improve their economic situation. The project also provided employment opportunities for some village girls. However, there are families for whom these transfers are barely enough due to the lack of other sources of income. The results also showed that the war had a negative impact on the economic and living conditions of families, as evidenced by the decline in the nutritional, educational, and health levels. The results of the hypotheses also showed that the project contributed somewhat to raising economic awareness among the families benefiting from the program.

Keywords: The economic Impact, Cash Transfers, Rural Women, Development, Gender**.**

المقدمة:

في ظل الحصار القائم والحرب العبثية على اليمن من قبل دول العدوان (التحالف)، عانى اليمنيون وما يزالون من وضع مأساوي إن لم نقل كارثي كحرمانهم من الرواتب إلى جانب الغرق في دوامة ارتفاع الأسعار كذلك الأزمات المتتالية التي تخنقهم يوما بعد يوم فلا هم لهم سوى الكفاح لتأمين لقمة العيش ناهيك عن الدواء والمسكن وبحسب تقارير الأمم المتحدة التي تشير إلى أن هناك ما يقارب الخمسة ملايين يمنى على شفا حافة المجاعة في حين أن هناك ما يقارب 2.3 مليون طفل دون سن الخامسة بحاجة إلى علاج فوري لسوء التغذية الحاد(البنك الدولي.2022)، حيث إن سوء التغذية يؤثر سلبا في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية لما له من تأثير مدمر على جوانب مختلفة من الحياة كتراجع التحصيل العلمي للأفراد وتدني فرص العمل وضعف الإنتاجية الاقتصادية وغيرها من التبعات الخطيرة التي تعرقل عملية النمو الاقتصادي في اليمن. تعتبر المناطق الريفية في اليمن من أكثر المناطق التي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة وتحديات خطيرة. بالإضافة إلى أن غالبية الأعباء في كثير من الأحيان تلقى على كاهل المرأة فهي المسؤولة عن القيام بالعديد من الأعمال بمفردها عند غياب رب الأسرة مهأجرا للبحث عن عمل أو عند التحاقه للدفاع عن الوطن فتجد المرأة الريفية نفسها في هذه الحالات وحيدة تصارع من أجل لقمة العيش، حيث تحاول جاهدة العمل في إطار الإمكانيات المتاحة لها على توفير ابسط الاحتياجات لمن تعولهم، مواجهة العديد من المصاعب والتحديات التي يرأسها الشبح المفزع وهو الفقر بمختلف اشكاله وانواعه. وتوجهت انظار المجتمع الدولي لمثل هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في اغلب دول العالم الثالث ومنها اليمن حيث جاء في التقرير الاقتصادي الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي(16،17،2022) بأن هناك العديد من سياسات الحماية الاجتماعية وخطط الضمان الاجتماعي على المستوى الدولي التي تهدف إلى مساعدة الفئات الفقيرة والاشد فقرا والنساء والأطفال، وقد طبقت اليمن مثل هذه السياسات و تحديدا في عام 2012عن طريق برامج ومشاريع استهدفت الجانب التنموي و الاقتصادي، من اهم تلك السياسات سياسة الحماية الاجتماعية، نتج عنها تنفيذ مشاريع وبرامج، كبرنامج التحويلات النقدية الغير مشروطة والمشروطة ومشروع تعزيز الحماية الاجتماعية والاستجابة لفيروس كوفيد-19 في اليمن (SPECRP) برنامج السياسة الاجتماعية/الشمول الاجتماعي وبرامج التغذية التكميلية والتغذية المدرسية والمتضمنة اهداف محددة لمواجهة سوء التغذية والتخفيف من الفقر وإعادة بناء رأس المال البشري الذي يلعب دورا رئيسا في التنمية المستدامة بمختلف جوانبها. ومما سبق نلخص مشكلة الدراسة الحالية على النحو التالي:

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تشير الدراسات والتقارير الخاصة بالجانب التنموي والاقتصادي بأن هناك فجوة في دعم القطاع النسائي في الريف، فاغلب المساعدات التي تتلقاها معظم الأسر الفقيرة توزع في المدن الرئيسة للمحافظات. وأن حدث وتوزعت في الريف فهي تعد طارئة إغاثية/إنسانية، غير متعلقة بالجوانب التنموية (توزيع سلال غذائية). وبما أن المرأة الريفية تقوم بدور مهم ورئيسي في تعزيز التنمية الريفية في المجالات الزراعية، تؤدي في كثير من الأحيان إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي والتخفيف على الفقر في الريف (التنمية البشرية ،1،2016) لذا بادر الصندوق الاجتماعي للتنمية بدعم المرأة الريفية من خلال تنفيذ عدة مشاريع في إطار برنامج التحويلات النقدية المشروطة للتغذية في عدة مناطق متفرقة في الجمهورية اليمنية وهو من البرامج المنظمة عالميا وله اهداف ورؤى تميزه عن غيره من البرامج التنموية، حيث يهتم بتنمية المرأة وتحسين أوضاعها. فالمشاريع التنموية هدفها الأسمى النهوض بالبلاد والتخفيف من حدة الفقر وتهديدات الأمن الغذائي ومواكبة سير التنمية، ومن هذا المنطلق تمخضت فكرة الدراسة الحالية لما لهذا النوع من الأبحاث والدراسات لما لها

من أهمية، حيث تساعد على معرفة مدى استفادة النساء الريفيات المشاركات في البرنامج وماهية الصعوبات والعراقيل التي تواجههن. وهذه الدراسة تلقي الضوء على آلية نجاح هذه المساعدات وهل ساهمت في تحسين وضع المرأة الريفية اقتصاديا وأسهمت بأن تولد الوعي الاقتصادي لديها بحيث تمكنها من المشاركة الفاعلة في التنمية الريفية.

ومما سبق يمكننا تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

ما التأثير الاقتصادي لبرنامج التحويلات النقدية المشروطة للتغذية على تنمية المرأة الريفية في محافظة ذمار؟

ومن الإشكالية البحثية الرئيسة يمكننا وضع التساؤلات الفرعية:

1. ما الأثر الاقتصادي لبرنامج التحويلات النقدية المشروطة للتغذية على تنمية المرأة الريفية؟
2. ما المعوقات التي تحول دون استفادة المرأة من البرنامج بالشكل الصحيح ومشاركتها في عملية التنمية الريفية؟
3. ما مدى مساهمة المشروع في تعزيز الوعي الاقتصادي لدى المرأة الريفية؟

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 0.05% بين الأثر الاقتصادي ومشروع التحويلات النقدية المشروطة للتغذية الخاصة بتنمية المرأة الريفية محافظة ذمار.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 0.05% بين المعوقات التي تواجهها المرأة وتحول دون استفادة المرأة الريفية من البرنامج ومشاركتها في عملية التنمية الريفية.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند 0.05% في اتجاه عينة الدراسة نحو مساهمة المشروع في تولد الوعي الاقتصادي للمرأة الريفية.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

- معرفة الأثر الاقتصادي المستفاد من برنامج التحويلات النقدية المشروطة للتغذية على تنمية المرأة الريفية.
- التعرف على المعوقات التي تحول دون استفادة المرأة الريفية من البرنامج.
- معرفة مدى مساهمة البرنامج في تعزيز الوعي الاقتصادي لدى المرأة الريفية.

الأهمية التطبيقية للدراسة:

- ترجع الأهمية التطبيقية لهذا البحث إلى أنه أحد أنماط الدراسات التقويمية والمعروفة باسم دراسة تقييم الأثر والتعرف على كيفية تحسين أداء وتأثير المشاريع الحالية والمستقبلية.
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي للمرأة الريفية مما يجعلها عنصرا فعالا في عملية التنمية الريفية التي هي جزء من التنمية الشاملة.
- التعرف على المعوقات الفعلية التي تحول دون استفادة المرأة الريفية من البرنامج بشكل صحيح وتحول دون مشاركتها في عملية التنمية الريفية وإيصالها إلى الجهات المختصة لوضع الحلول المناسبة

حدود الدراسة ومحدداتها:

تتمثل حدود الدراسة من خلال الآتي:

حدود مكانية: يتمثل حدود الدراسة المكانية بمديرية جبل الشرق محافظة ذمار.

حدود زمانية: نوفمبر –ديسمبر 2023

حدود بشرية: وتشمل الأسر المستفيدة من المشروع في مديرية جبل الشرق محافظة ذمار.

حدود موضوعية: وتنصب على موضوع برنامج التحويلات النقدية المشروطة للتغذية وما ينتج عنه من أثر اقتصادي على الأسر المستفيدة بشكل عام والمرأة بشكل خاص.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

الأثر الاقتصادي:

مصطلح الأثر الاقتصادي لأي برنامج تنموي هو التغيير الناتج الذي أحدثه هذا البرنامج على الفئة المستهدفة، وهل هذا الأثر يتناسب مع مدخلات البرنامج، حيث إن برنامج التحويلات النقدية المشروطة كبرنامج عالمي يحدث أثرا اقتصاديا إما على صعيد استثمار للرأسمال البشري للأطفال والاهتمام بهم ورعايتهم، او تحسين المستوى المعيشي للأسر المستهدفة وكذلك يعالج قضايا النوع الاجتماعي لاهتمامه بتمويل النساء التي هن أكثر مسؤولية من شريكها الرجل على توظيف الدخل الذي تتلقاه في صورة استثمار ملحوظ ينعكس على أطفالهن ومعيشتهن بشكل عام. (Kabeer و Tylor، 2013، 1).

التعريف الإجرائي للأثر الاقتصادي:

الأثر الاقتصادي لأي برنامج تنموي هو مجموعة التغييرات التي تطرأ على المستفيدين من هذا البرنامج أثناء تنفيذه وفق عوامل وشروط خاصة بالبرنامج وهذا الأثر قد يؤثر سلبا أو إيجابا.

النوع الاجتماعي: اختلفت تعاريف العلماء والمفكرين والباحثين حول تعريف مفهوم النوع الاجتماعي ففي دراسة (الدباغ ورمضان، 2013، 23)وضحت بأن النوع الاجتماعي ليس مرادفا للجنس، بل هو ما يمثله الفرد من خصائص نفسية واجتماعية، حيث إنه قابل للتجديد والتطوير بينما يشير الجنس إلى الخصائص البيولوجية التي يحملها الرجل والمرأة كما أشارت الدراسة بأن النوع الاجتماعي يضم الرجل والمرأة معا وطبيعة الأدوار والعلاقات بينهما وأنه مفهوم مشترك لا يقتصر على أحدهم دون الآخر، لأن كليهما يعاني من الأدوار التي صنفها وحددها المجتمع لهم. وعلى غرار ذلك جاءت دراسة (كمال ،2013، 2،3) لتؤكد بأن النوع الاجتماعي يظهر بوضوح من خلال الأدوار التي يفرضها المجتمع ويشكلها ثقافيا ويلزم بها كل فرد تبعا لجنسه فعلى سبيل المثال يتم تربية الأولاد على الشجاعة بينما في الفتيات التأكيد على الحياء وإن حدث تبادل الأدوار فشجاعة المرأة توصف بالرجولة والولد يصبح عيبا فيه بل ومدعاة للسخرية.

التعريف الإجرائي: في أغلب مناطق الدول العربية ينظر لمفهوم النوع الاجتماعي بأنه مفهوم منافي للعادات والتقاليد أو للإسلام، وأنه ينافي ما خلقت المرأة لأجله وقد يخرجها من بوتقة الحشمة والحياء. بالرغم من أن الإسلام جاء لينافي المعتقدات الجاهلية والمفاهيم الخاطئة حول المرأة فأثبت لها حقوق سواء في الميراث وفي التعليم فجعلها شريكة للرجل في أغلب المجالات وألغى النظر إليها من زاوية كونها أنثى فقط.. وعليه إذا تعمقنا بالمفهوم فسنؤكد أغلب ما وصلت إليه الدراسات والأبحاث بأنه مفهوم يتعلق بأداء الأدوار والمهام لكلا الجنسين وأن المرأة ككيان قادرة على أداء أدوار يعتقد انها خاصة بالرجل فقط،

لذا يجب أن تثبت لها مكانة وحقوق مثلها مثل شريكها الرجل وتوضع له قوانين واستراتيجيات لضمان عدم تقليص هذا الحق وتعزيز مشاركتها وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، مما يؤدي إلى تطور تنموي واضح في جميع المجالات.

الفقر:

يعد الفقر ظاهرة سلبية تنعكس على حياة الأسرة بكامل أفرادها وتخلق ظروفا تمنع الأفراد عن العمل إلى جانب تدني الأوضاع الصحية والحصول على الغذاء الكافي والسكن المناسب والمستوى التعليمي والحرمان من الاحتياجات الضرورية والأصول المادية وعدم توفر الضمانات لمواجهة الحالات الطارئة والسيئة (العساف، 2021،20) وفي تقرير لمنظمة (ايفاد، 2021،18) بأن الكثير من المصادر والأبحاث تشير إلى أن سكان الريف هم الأكثر عرضة للفقر وخطر نقص الأمن الغذائي، وذلك لاعتمادهم على الزراعة كمصدر أساسي للعيش .فالصدمات الطارئة والكارثية، مثل الفيضانات والجفاف وانتشار الآفات والأمراض، إلى جانب تغيرات المناخ، تشكل خطورة على الأمن الغذائي العالمي بشكل عام، وعلى المجتمعات الريفية بشكل خاص .وقد أدت هذه الصدمات إلى نقص الاستثمار المزمن في البنية التحتية، مثل مرافق تخزين المياه وتخزين الأغذية .مما أدى إلى معاناة سكان الريف من ويلات هذه الصدمات، التي تؤدي إلى الجوع ونقص الأموال اللازمة لمتطلباتهم اليومية، مثل نفقات المدرسة وشراء مستلزمات الزراعة. وفي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الفقر في اليمن اخذ طابعا ريفيا، حيث يحتضن الريف حوالي 84% من الفقراء ويرجع الاختلاف بين الريف والحضر إلى عدة أسباب أهمها استفادة المناطق الحضرية بشكل أكبر من النمو الاقتصادي المدعوم بنمو قطاع الخدمات، مقابل تراجع نمو القطاع الزراعي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بسكان الريف، ناهيك عن محدودية فرص التمويل، وانخفاض الإنتاجية في القطاع الزراعي خاصة في ظل استخدام الوسائل الإنتاجية التقليدية (وداد،2018،7).

التعريف الإجرائي لمفهوم الفقر يعتبر الفقر من أشد وأخطر الظواهر التي تعاني منها البشرية جمعاء. فالفقر ينشأ نتيجة للكوارث الطبيعية والحروب والصراعات الداخلية والاوبئة والفساد المالي والإداري وعدم التخطيط السليم للاستفادة من الموارد المتاحة واستثمارها، إلى جانب استثمار الرأسمال البشري الذي هو أساس بناء المجتمعات، إلى اتساع دائرة الفقر. وتسهم هذه العوامل، في تفشي ظاهرة الفقر، وإذا لم تعالج هذه العوامل بشكل جذري تصبح الظاهرة مستفحلة بشكل أكبر وتأثيرها السلبي لا يقتصر الحاضر فحسب وانما يمتد إلى الأجيال القادمة.

التنمية:

نشأ مصطلح التنمية كنتاج لما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار وفقر، حيث أدت الحرب إلى تغيير الوعي العالمي تجاه أهمية التنمية، وضرورة تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في جميع المجتمعات. وهناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تطور مفهوم التنمية، منها:

- استقلال الكثير من الدول التي كانت مستعمرة، مما أدى إلى تغيير سياسات الدول المستعمرة السابقة، لتصبح أكثر انفتاحًا على التعاون مع الدول النامية.

- ظهور اتجاه علمي قائم على الدراسات والنظريات لفهم التغير الاجتماعي، مما أدى إلى تطور التنمية كحقل علمي مستقل.
- دعوات المواطنين والسياسيين إلى ضرورة التغيير الاجتماعي، من خلال العمل على إعادة بناء أوروبا الممزقة بعد الحرب، والحد من المعاناة والبؤس في الدول النامية.

ونتيجة لهذه العوامل، ظهرت منظمات حكومية وغير حكومية تعمل على تعزيز التنمية في الدول النامية، وتهدف إلى تنظيم العلاقات بين دول العالم على أساس المساواة (نوير،2020،139). لذا فالتنمية نتاج تقدم مستمر يهدف إلى نماء وتطور المجتمعات عن طريق سياسات دولية متبعة وتتضمن متغيرات اجتماعية واقتصادية وكذلك سياسية ومؤشرات لا يمكن تجاهلها ويجب أن توضع بعين الاعتبار. (يونسي وتلي،81، 2020). أما دراسة (النوى،2015،35) فقد جاء تعريف التنمية بأنها "تحسين نوعية حياة المجتمع مع تأكيد المساواة بين الجنسين في العائدات والحقوق والواجبات وتوجيه اهتمام خاص ونشاط مركز على المجموعات التي تعاني من الفقر واللامساواة، وتشكل النساء نسبة كبيرة من هذه المجموعات ومن ثم لابد وان تعني التنمية بقضايا المرأة كأمر جوهري من أجل تحقيقها"،

التعريف الإجرائي للتنمية:

ومما سبق نرى بأن التنمية بشكل عام تعني المضي قدما نحو التقدم بجميع الجوانب المتعلقة بشئون الأفراد والمجتمعات ونبذ اللامساواة واحداث كافة التغيرات الإيجابية التي ترتكز على أساسات مبنية بشكل علمي واستراتيجيات هدفها التحسين والتطوير لهذه المجتمعات على المدى البعيد من خلال تطبيق برامج ومشاريع فعلية تساعدها وتأخذ بيدها لمواكبة التطورات المستقبلية والتكيف مع أي متغيرات طارئة.

التنمية الاقتصادية:

هي عملية تقدم ونمو المجتمع من خلال استنباط طرق وأساليب حديثة هدفها تحسين وتطوير عمليات الإنتاج بالإضافة إلى أنها تعمل على إحداث نقلة نوعية للمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك عن طريق التغيرات في علاقات الإنتاج، بحيث تكون فيها زيادة ونمو في إنتاج وتوفير السلع والخدمات التي تضمن رفع المستوى الاقتصادي للمجتمعات والعمل على تحسين مستوى الدخل القومي للفرد وكذلك الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المتمثلة بالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الموارد والثروات الطبيعية (حجيلة ورفيقة، 2015،235).

التعريف الإجرائي:

يمكننا القول بأن التنمية الاقتصادية هي الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة للإنسان مضافة إليها كل الجهود التقنية والفنية والتطورات التكنولوجية والجهد البشري مما يؤلف عملا متكاملا يؤدي إلى توفير كافة متطلبات البشرية ورفع مستوى الاقتصاد الوطني كل هذا يحدث نتيجة استراتيجيات منظمة ومدروسة تعمل على تنمية اقتصادية شاملة. تنعكس على مستوى الفرد والمعيشة، بصورة إيجابية.

التنمية الريفية:

حسب تقرير(الاسكوا،2020) تعتبر التنمية الريفية جزء لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة، حيث تشكل المناطق الريفية جزءا كبيرا من الوطن الذي نعيشه. ويمكننا تعريف مفهوم التنمية الريفية بأنه مجموعة من الإجراءات أو الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونقل سكان الريف إلى

مستوى معيشي أفضل عبر تحسين مستوى معيشتهم من خلال معالجة مشكلة الفقر وموارد الطاقة وندرة المياه والمساواة بين الجنسين. ويرى (خضير،2016. https://mawdoo3.com/) بأن التنمية الريفية هي عملية تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للسكان الذين يعيشون في المناطق الريفية عن طريق الاستفادة المثلى للموارد الطبيعية الموجودة في المناطق الريفية، لتلبية احتياجات سكانها. وتستند إلى مجموعة من الأسس، منها:

- الرعاية الصحية: تشمل توفير الرعاية الصحية الشاملة لجميع أفراد المجتمع الريفي، خاصة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والأمراض. كما تشجع التنمية الريفية الدراسات الإحصائية الدقيقة لتحديد احتياجات السكان والعراقيل التي تواجههم.
- تحسين الاقتصاد: تسعى التنمية الريفية إلى تحسين الاقتصاد الريفي من خلال تطوير الإنتاج الزراعي والحرف اليدوية والصناعات الصغيرة، وتوفير فرص العمل اللائقة. كما تسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الريفي.
- المشاركة السياسية: تسعى التنمية الريفية إلى تعزيز المشاركة السياسية لسكان الريف من خلال تمثيلهم في المجالس المحلية والبرلمان.

التعريف الإجرائي: ومما سبق يمكننا القول بأن التنمية الريفية تعد رافدا ومنبعا للتنمية بشكل عام، حيث تشكل عمود أساسي ورئيس للتنمية المستدامة، فالتنمية لا يقتصر دورها على الحضر والمدن فقط وإنما تمتد لتشمل الريف والقرى لوجود مقومات اقتصادية واجتماعية لا يمكن الاستهانة بها كالموارد الطبيعية إلى جانب الثروة البشرية، التي يجب أن تحظى باهتمام كبير وبالغ من قبل السياسات المعنية لتفعيل دورها في مجالات التنمية المستدامة.

معاناة المرأة الريفية:

جاء في تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة أن المرأة الريفية تعاني من حلقة تسمى حلقة التمييز فهي أقل استقلال من ناحية الجانب الاقتصادي كما أنها قد تتعرض للعنف، ونسبة إبداء رأيها تكون أقل داخل الأسرة والمجتمع المحيط بها، ويترتب على ذلك تحملها التبعة والمسؤولية للعديد من المهام كالقيام بالأعمال المنزلية ومهام الرعاية (كرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى) وجلب الحطب والماء وشراء الغذاء وإعداد الطعام فينتج عن ذلك انخفاض مستويات تعليم المرأة وعدم قدرتها عن البحث عن فرص عمل أفضل خارج المنزل (الجمعية العامة،2012،4). لذا فالمرأة الريفية لديها احتياجات ومتطلبات مرتبطة بعضها البعض، فمشكلة الأمية أثرت سلبا على معظم حياتها، لذا فتحسين سبل العيش للأسرة الريفية وتلبية احتياجاتها سوف ينعكس إيجابا على توجه المرأة لتعليم أولادها والاهتمام بصحتهم وتغذيتهم، وزيادة نسبة مشاركتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية وتولد الوعي لديها برفض التمايز الجنسي أثناء تربيتها لأولادها. (التنمية البشرية، 2016، مصدر سبق ذكره ،4).

الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة اللبنة والأساس الفعلي لأي بحث مهما كان نوعه أو اتجاهه، فهي تختصر عليه الكثير من الوقت والجهد، وتكون بمثابة الضوء

المرشد لما يجب عليه عمله وما ينبغي عليه تفاديه فهو يبدأ من حيث ما انتهوا إليه، حتى يتجنب الإعادة والتكرار. ويتعرف على النظريات والمناهج التي تم استخدامها، إضافة إلى النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات مما يؤدي إلى إثراء الباحث بالمعلومات المهمة التي بدورها تجعله قادرا على إضافة الشيء الجديد لإثراء الجانب العلمي ويعتبر مرجعا للأجيال القادمة، حيث تساعد الباحث على تحديد مشكلة البحث تحديدا دقيقا وبناء الفرضيات الأساسية للبحث واختيار المنهج المناسب. ومن أبرز الدراسات التي لها علاقة بالدراسة الحالية، هي:

-دراسة (Darem,2021, 87) عن أثر برامج التحويلات برنامج التحويلات النقدية المشروطة على الدخل أثناء الحرب (دراسة حالة). وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر برنامج التحويلات النقدية المشروطة على الدخل كوسيلة لتحسين الظروف المعيشية للمستفيدين وتخفيف تأثير الحرب عليهم في مديرية معين صنعاء. كما اعتمدت الدراسة على الجمع بين المنهج الكمي والنوعي واستخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الجانب النظري للدراسة وتحليل الجانب العملي لهاكما استخدم الباحث أداة الاستبانة لجمع البيانات الكمية واستخدام أيضا المقابلات شبه المنظمة لجمع المعلومات المهمة من المستفيدين. كما بلغ حجم العينة حوالي 210 من 460 أسرة مستفيدة. والجدير بالذكر أن أغلب هذه العينة هي من الفئة المتعلمة والنازحين الذي أصبح مصدر الدخل لديهم يكاد يكون شبه منعدم نتيجة لانقطاع الرواتب بسبب الحرب بالرغم من أن البرنامج يستهدف الطبقة الأمية والعاطلين عن العمل القاطنين في الأرياف ولكن ظروف الحرب هي التي غيرت مجرى الأحداث وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أبرزها أن البرنامج له تأثير إيجابي مؤقت على تحسين مستوى دخل النازحين في مديرية معين وهذا التأثير اتسم بكونه مؤقتا بينما الهدف الذي يرمي إليه المشروع هو نحو تنمية مستدامة.

-(Hajdu وآخرون،2020،11) عن دور التحويلات النقدية في التنمية المستدامة للأسر الريفية. وتهدف الدراسة على استكشاف الآثار الإنتاجية المحتملة طويلة الأمد للتحولات النقدية لمنحة دعم الطفل وتنمية الأسر الريفية في قرى جنوب إفريقيا. واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي في جمع البيانات التي تمت على مرحلتين، حيث إن المرحلة الأولى كانت عام 2002 ثم المرحلة الثانية التي تلتها في عام 2016 حيث كانت متشابهة إلى حد ما. وتم استخدام أداة استبانة مسح مشترك على حوالي273 أسرة مستفيدة من البرنامج قبل أربعة عشر عاما. وتم إعادة الاستبانة على مجموعة من الأسر التي تلقت دعم من التحويلات النقدية والبعض الآخر لم يتلق نفس الدعم مع بعض التعديلات الطفيفة كما استخدم الباحثون المقابلة والملاحظة لشرح العمليات بشكل أكبر. وتوصل الباحثون إلى نتائج وهي أن التحويلات النقدية أدت إلى تحسين سبل العيش وظروف المعيشة بشكل كبير وتم استثمار هذا الدعم في المحاصيل الصغيرة كالمحاصيل الخاصة بالدواجن والخضروات. لكن ما تزال هناك مشكلات قائمة كمسببات الفقر وتدني مستوى المعيشة لم تتغير مما يدل أن هذه التحويلات غير كافية لانتشال بعض الأسر من دائرة الفقر دون مزيد من التغييرات الهيكلية والتنموية التي تهدف إلى تنمية مستدامة في المناطق الريفية الفقيرة.

-دراسة (AL-Ansi، 1،2019) عن أثر الصراع في اليمن على الأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر بأمانة العاصمة في اليمن للفترة 2014 إلى 2018.واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الجانب النظري للدراسة وتحليل الجانب العملي لها وتم استخدام الاستبانة المطورة لجمع البيانات الأولية بينما البيانات الثانوية قام بجمعها من خلال الكتب ومواقع مؤسسات التمويل الأصغر والتقارير السنوية للصندوق الاجتماعي للتنمية وشبكة اليمن للتمويل الأصغر. وكان حجم العينة عبارة عن 210 شخص من المستفيدين منها 85.7% من الذكور و14.3% من الإناث. وتوصل الباحث إلى نتائج من ضمنها أن هناك أثرا سلبيا ناتج عن الصراع في اليمن على الأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر في أمانة العاصمة كما أن هناك إشارات واضحة تدل على فهم والتزام موظفي مؤسسات التمويل الأصغر على اختلاف مستوياتهم الإدارية بالرسالة الاجتماعية للمؤسسة. ومن أهم النتائج التي اظهرتها الدراسة بأن مؤسسات التمويل الأصغر لا تمنح أي أفضلية لفئتي النساء والفقراء الأشد فقرا عند التقدم بخدماتها مما يتعارض مع الهدف الأساسي والجوهري لهذه المؤسسات وهو محاربة الفقر ومساعدة الفقراء وخاصة النساء في تحسين مستواهم المعيشي.

-دراسة (راشد وآخرون،312،2017) عن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط.. وتهدف الدراسة إلى التعرف إلى مدى تمكين المرأة المعيلة في ريف أسيوط اقتصاديا واجتماعيا من خلال القروض والمشروعات الاقتصادية الخاصة بها والتعرف على اهم المشكلات التي تواجهها أثناء تنفيذ هذه المشروعات. واستهدفت الدراسة أربع مراكز في محافظة أسيوط (ديروط، وأبوتيج، واسيوط، والفتح) وتم سحب عينة عشوائية بسيطة من النساء المعيلات من تلك القرى المحددة وبلغ عددهن 250 مبحوثة واستخدم الباحثون أداة الاستبانة بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات. واستخدم لتحليل البيانات التكرارات والنسب المئوية. وكان من أبرز النتائج ان غالبية المبحوثات 96.8% من إجمالي المبحوثات يعانين من مشكلات تواجههن من تمكينهن اقتصاديا واجتماعيا في مجتمعاتهن في حين أن 3.2% من إجمالي المبحوثات لا يوجد لديهن أي مشكلات.

-دراسة (ياسين،5،2015) عن تقييم مدى استفادة المرأة الريفية من بعض البرامج التنموي المقدمة من مشروع التنمية الريفية بالمشاركة بمحافظة ذمار (خلال الفترة من 2006- 2012) وتهدف الدراسة إلى معرفة التغيرات التي حدثت للمرأة الريفية المستفيدة من البرامج التنموية واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وتم تصميم أداة استبانة بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات وكذلك استخدام بعض المعايير الإحصائية والاقتصادية. واشتملت عينة البحث على 135 مبحوثة من الريفيات المستفيدات و66 مبحوثة من غير المستفيدات. وتوصلت الباحثة إلى نتائج من أبرزها أن المشروع استطاع ولو بنسبة ضئيلة أن يخفف من نسبة الأمية بالعينة المستفيدة وذلك عن طريق مشاركتها في فصول محو الامية ودورات التمويل الريفي. كما أن المشروع أسهم بنسبة بسيطة بالنسبة لمتوسط الدخل ولكن لم يكن له أثر

واضح على نفقات الأسرة والغذاء وكذلك أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق كبيرة في امتلاك الأدوات المنزلية بين العينة المستفيدة وغير المستفيدة ومن أهم المشكلات التي كانت في المشروع هي عدم إشراك المرأة الريفية في مرحلة التخطيط للبرامج والأنشطة في كافة مراحلها.

-دراسة (مليكة،2011،181) عن مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي (دراسة ميدانية بريف تلمسان) وتهدف الدراسة إلى تحليل الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في المجتمعات الريفية والعمل على دفعها نحو عملية التنمية وأن يكون لها دور فيها. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. وكذلك أداة الاستبانة للحصول على المعطيات الأولية. كما انها رجعت إلى التقارير والوثائق الرسمية للحصول على المعلومات الثانوية. أما بالنسبة للعينة فقد لجأت الباحثة إلى العينة العشوائية التي عبارة عن 100 امرأة من مناطق مقصودة الاختيار وهي كالتالي عين فزة، حفير، المفروش، أولاد بن زيان. وتوصلت الباحثة إلى نتائج بأن هناك عوائق عديدة في بعض الأرياف التي أجري فيها البحث تعوق المرأة من أن تقوم بعملية التنمية المطلوبة منها التدهور في الظروف الصحية وعدم توفر التأمين والملبس والمسكن وكذلك امتناع بعض النساء عن الخروج للعمل بالأجر ولكنها تساهم في الإنتاج يدويا وحرفيا. ولم تلقى الدعم الكافي والتحفيز وتوفير المناخ الملائم.

علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:

ان الدراسات السابقة وما تتضمنها من معلومات شكلت رؤية واضحة لدى الباحثة عن أهمية أي مساعدات نقدية في تطور المستوى الاقتصادي لدى الفئات الفقيرة القاطنة في أماكن متفرقة من العالم وبالأخص الأرياف. ومن جانب اخر تشكلت رؤية جديدة عن ضرورة توجيه اهتمام الباحثين والجهات المعنية إلى الأرياف والمرأة الريفية والتعمق في فهم العوائق والتحديات التي تشكل حاجزا عن مشاركتها في جانب التنمية الاقتصادي. كما أن الدراسات السابقة وان تباينت متغيراتها واماكنها واشخاصها ساعدت في اختيار المنهج الصحيح والأدوات المناسبة، التي ساهمت في الإجابة على تساؤلات الدراسة وأشباع الفضول العلمي لدى الباحثة في اكتشاف الجديد والخروج بنتائج ومقترحات تسهم في تحقيق الفائدة العلمية والعملية.

النظريات المرتبطة بالدراسة:

هناك العديد من النظريات التي تناولت مواضيع التنمية بجميع متغيراتها وأهدافها ونظرا لطبيعة الدراسة الحالية التي تتضمن اهم متغيرات في التنمية كالمتغيرات الاقتصادية والمتغير الأساسي الذي يأتي على قمتها وهو رأس المال البشري حيث سنركز على جانب من جوانبه وهو المرأة. وحسب تقارير (صندوق النقد الدولي للعام 2013(بأن عدد النساء في العالم يشكل ما يزيد تقريبا عن نصف سكان العالم، ولكن من الملاحظ بأن مساهمتها في النمو الاقتصادي لا تزال أقل من المفترض بكثير. ومع أن هناك الكثير من المحاولات التي تهتم بعملية إدماج المرأة ومشاركتها في التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إلا أنه ما تزال هناك أسواق للعمل مقسمة على أساس نوع الجنس. وكذلك التمييز في معدلات الأجور وسوق العمل. بالإضافة إلى انخفاض تمثيلها في المناصب العليا وفي مجال ريادة الأعمال (صندوق النقد الدولي، 2013).

ومن اهم النظريات الاقتصادية:

-نظرية مراحل النمو أو التطور الاقتصادي:

هذه النظرية تعتبر من أهم النظريات الاقتصادية في العالم وظهرت في عام 1963 بقيادة العالم والت روستو walt Rostow وتفردت بخمس مراحل كالتالي:

-المرحلة الأولى مرحلة المجتمع التقليدي: حيث تتميز هذه المرحلة باستعمال طرق بدائية في عملية الإنتاج الزراعي واتسمت بالكفاف الاقتصادي وظهور عملية المقايضة ولم يطرأ على هذه المرحلة أي جانب علمي مطور لذا أطلق عليه عالم ما قبل نيوتن.

- المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ والانطلاق:

تميزت هذه المرحلة بنمو الصناعات والتعدين والاستفادة من رأس المال وظهور تنظيم وان كان محدود كتقسيم العمل وتنوع التخصصات واستخدام الات أكثر تطورا في عملية الزراعة وتحسين عمليات الاستثمار والادخار مما فتح أسواقا جديدة للمنتجات نتج عنها نمو التجارة داخليا وخارجيا.

-المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق:

وهي المرحلة التي تتسم بالتغيير الجذري وبفترة قصيره تصل إلى عقدين أو ثلاثة، حيث تتداخل في هذه المرحلة كل القوى الفاعلة من أجل التقدم كارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي ونمو الصناعات الحديثة وثورة سياسية تتبنى الاقتصاد كقضية جدية. وزيادة التطور في جميع القطاعات يعقبه ارتفاع في الإنتاج والتبادل التجاري بشكل عام وقد يحدث تطور سلبي نوعا ما، حيث يصحبه تدهور للتبادل التجاري نتيجة للحروب أو حصار اقتصادي. (صبيح، 2008،110).

-المرحلة الرابعة مرحلة النضوج:

هذه المرحلة تختلف عن المراحل السابقة بأنها تتميز بالنمو الاقتصادي الذي يستغرق وقتا أطول من المرحلة السابقة قد يصل إلى ستين عاما وتتسم باكتساح الصناعات المصحوبة بتقنيات مبتكرة وتكنولوجيا حديثة تطغى على الصناعات القديمة كالمراكب والآلات الصناعية والزراعية والالكترونية والكيمائية. (روستو،2020،22)

-المرحلة الخامسة مرحلة الاستهلاك الوفير:

وهي المرحلة التي تكون أقرب إلى الاستقرار والعيش في رفاهية ورخاء ومستوى اقتصاد متطور وكل أساليب التحضر من تعليم وصحة والقضاء على البطالة وغيرها ويكون مستوى دخل الفرد المستهلك عاليا بحيث لا يلبي فقط الاحتياجات الضرورية بل حتى الإضافية من كماليات وغيرها. (نوير، 2020، مرجع سابق ص160)

وأشار (خشيب،2014،21) بأن هذه النظرية لم تسلم من الانتقاد من قبل الاقتصاديين، حيث إن المراحل الزمنية لم تستند إلى دليل قطعي يثبت حقيقة تتابعها ومن جانب آخر لا يمكننا تطبيق هذه المراحل على جميع دول العالم خاصة الدول النامية التي شهدت استعمارا ونهب للثروات وصعود الدول المتقدمة على اكتاف الدول النامية. ومن جانبه (ابوحسنة،2017**www.nafezabuhasna.co**)

قام بعملية التطبيق الواقعي للنظرية على عدة دول وتوصل أيضا إلى أنه ليس بالضرورة المرور بهذه المراحل لتداخلها وتشابكها فبعض الدول النامية وبالرغم من عدم مرورها بالمراحل بالترتيب وصلت إلى المرحلة الخامسة المتسمة بالاستقرار والرفاهية لتوفر المصادر

الطبيعية كالنفط والغاز ولكنها تفتقر إلى التقدم التكنولوجي الهائل الذي تكلمت عنه المرحلة الثالثة وكذلك بعض الدول شهدت المرحلة الثالثة ولكنها لم تصل إلى المرحلة الخامسة وهكذا دواليك.

-نظرية النوع الاجتماعي:

في المجتمع العربي دخلت نظرية النوع الاجتماعي وفرضت عليها في أوائل التسعينات حيث ان في وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان عام 1994 ذكر مصطلح النوع الاجتماعي في واحد وخمسون موضعا في هذه الوثيقة منها ما جاء في الفقرة التاسعة عشره من المادة الرابعة انه يجب تحطيم كل التفرقة الجندرية ولكن لم يحظ باهتمام كبير آنذاك لأنه ارتبط بالخصائص الذكورية والانثوية (الدريج،2017،11) وكذلك للفهم المغلوط وخاصة في المجتمعات الإسلامية، حيث إنه يفسر بأنه تمرد للمرأة وخروجها عن المهمة الطبيعية التي وجدت لأجلها مما يجعلهم يتحاشون ويرفضون هذا المفهوم دون ان يفهموا محتواه (Alhussami,2019,4). ومن اهم النظريات التي تناولت موضوع النوع الاجتماعي والجدل الذي أثير حوله هي نظرية البناء الاجتماعي للنوع الاجتماعي التي تناولت الهوية الجندرية والتمايز الطبقي بين الأنوثة والذكورة التي فرضت على المجتمع للاعتقاد السائد بعلو مكانة الجنس الذكري لما يتمتع به من خصائص مقترنة بالقوة الاجتماعية وأن الأنثى تأتي بالمرتبة الأدنى وأوضح علماء النسوية والاجتماع بأنه بالرغم من الاختلافات البيولوجية المحددة بين الجنسين إلا ان التنشئة الاجتماعية المتمثلة في الأسرة والمدرسة والعادات والأعراف والدين والمنظمات المختلفة ووسائل الاعلام تلعب دورا رئيسا في تكوين الهوية الجندرية والتأثير عليها على حد سوا وتنعكس من خلال تصرفاتهم في المجتمع كاللبس والحديث والتعامل وحتى الايماءات(عبدالحافظ،2018، 592).ونرى أن نظرية البناء الاجتماعي للنوع الاجتماعي شددت على أن النوع الاجتماعي هو نتاج عن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية التي تبني وتحدد الأدوار الجندرية في المجتمع وتمثل سلوكا مناسبا للهوية الجندرية التي ترتكز على تبادل الأدوار وانه لا سمو لأحد على الثاني فيحدث أن تكون الفرص متاحة لكلا الجنسين وتوزيع عادل ومتوازن للموارد المتاحة وتكافؤ الفرص لهما بغض النظر عن تكوينهم البيولوجي .

نظرية الحلقات المفرغة للفقر:

تفسر هذه النظرية من قبل العالم الاقتصادي نيركسه Nurks بأن العامل الرئيسي لتخلف المجتمعات يعزى إلى الفقر والذي ينتج عنه عوامل تشكل قيدا من الحلقات تقيده وتكبله عن مسايرة عجلة التنمية أول هذه الحلقات تبدأ في المجتمعات التي تكون فيها تدني لمستويات الدخل أو الأجور عالية، فينتج عنه .تدني مستوى التغذية مما يؤدي إلى تدني في المستوى الصحي والتعليمي وانخفاض الكفاءة الإنتاجية الذي بدوره يؤدي إلى خفض مستوى الدخل ويظل الفقر يدور ضمن هذه الحلقات الدائرية المفرغة، وأفاد بأن الحل الأمثل لمشكلة التخلف هو تحطيم الحلقات عن طريق القروض والمساعدات الخارجية وتشجيع الاستثمار لرفع الاقتصاد القومي عن مستوى حد الكفاف وتنميته بشكل أكبر ومحاولة تنظيم التزايد المطرد في عدد السكان.(فاطمة،2019،9)

ومن الملاحظ أن هذه النظرية تعكس الواقع في المجتمعات النامية والمتسمة بتزايد اعداد السكان وقلة الدخل وتفشي البطالة وانعدام الأمن الغذائي وتدهور المستوى التعليمي والصحي ومن أنجع الحلول لتوظيف هذه النظرية بشكل مغاير هو التركيز من

بداية الحلقة على الكادر البشري عن طريق الحد من البطالة ورفع مستوى الدخل ليتلاءم مع المعيشة المناسبة مما يؤدي إلى تأهيله عقليا وجسديا والعمل على توفير وتوظيف قدراته ليكون اهلا للمهام الملقاة على عاتقة وتشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية لرفع المستوى الاقتصادي للبلدة ،وهنا سيحدث تحطيم لهذه الحلقات المفرغة وإزالة العوائق الواقفة امام النمو الاقتصادي المنشود.

الاستفادة من النظريات في الدراسة الحالية:

شكلت نظريتي التطور الاقتصادي والنوع الاجتماعي جانب مهم في وضع متغيرات الدراسة، كما تم الاستفادة منهما في وضع فرضيات الدراسة بشكل صحيح، حتى نستطيع الوصول لقياس الأثر الاقتصادي لمشروع التحويلات النقدية على تنمية المرأة الريفية.

منهجية الدراسة وأجراءاتها

أولا: الأجراءات المنهجية الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ومدى ارتباطها بالدراسة الحالية، اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي- المسحي وذلك لتغطية الجانب التطبيقي للدراسة ولتناسبه مع هذا النوع من البحوث، وتم تصميم أداة استبانة مكونة من أربعة محاور : المحور الأول يتضمن البيانات الديموغرافية(خصائص وسمات عينة الدراسة) بينما المحاور الأخرى تتضمن 56 فقرة هدفها الحصول على معلومات أساسية من عينة الدراسة للإجابة عن تساؤلات الدراسة عن الأثر الاقتصادي لمشروع التحويلات النقدية ومدى الاستفادة منه والتعرف على المعوقات التي تعوق دون الاستفادة منه ومدى مساهمة المشروع في نشر الوعي الاقتصادي بين أفراد العينة المستفيدة من المشروع.

اختبار الصدق والثبات:

تم عرض استمارة الاستبانة على ستة محكمين من أساتذة الجامعات ([1]) وذلك للحكم فيما إذا كانت الأسئلة واضحة ودقيقة وشاملة للموضوع وصالحة للقياس وبعد تحكيم استمارة الاستبانة وخروجها في شكلها النهائي، تم اختبار درجة الثبات عن طريق التوزيع القبلي والبعدي على عينة الدراسة واتضح ان هناك تقارب كبير بين الإجابات القبلية والبعدية.

المعالجة الإحصائية:

1- تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (spss) لاستخراج النسب والتكرارات.

2- المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسبة المئوية لوصف استجابات المبحوثين على عبارات محاور أداة الدراسة للإجابة عن أسئلة الدراسة.

3- معامل ارتباط بيرسون: Correlation s person. والذي تم من خلاله اختبار العلاقة بين الأثر الاقتصادي ومشروع التحويلات النقدية المشروطة في التغذية.

4- اختبار T-test واختبار ANOVA لإيجاد الفروق بين مساهمة المشروع في نشر الوعي الاقتصادي للمرأة الريفية والعوامل الديموغرافية لعينة أفراد الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

(خصائص وسمات عينة الدراسة) جدول رقم (1): عدد المشاركين في الاستبانة ونسبتهم حسب النوع

[1] د. عدنان الصنوي، د. حسن دجره د.أ حلام القباطي، د. عبدالغني المقبلي، عبدالغني الحاوري .د. عبدالكريم الوصابي.

م/م	النوع	التكرار	النسبة %
1	ذكر	12	21.4
2	انثي	44	78.6
الإجمالي		56	100

النوع الاجتماعي:

يشير الجدول رقم (1) بأن نسبة مشاركة الإناث أكثر من نسبة مشاركة رب الأسرة الريفية إذ بلغت نسبة مشاركة الإناث 78.6%من إجمالي العدد البالغ (56) مشارك او مستهدف. وهذا يؤكد صوابية الدراسة الحالية كونها تستهدف المرأة الريفية، حيث إنها أكثر تجاوبا وتفاعلا مع الدراسة الحالية. بينما كانت مشاركة رب الأسرة بنسبة ضعيفة، حيث بلغت 21.4% من إجمالي الدراسة الحالية، وهذا يؤكد أن الدراسة الحالية استهدفت بدرجة أساسية النساء الريفيات وهذا لا يعني عدم مشاركة أرباب الأسر كونهم مستفيدون من التحويلات النقدية المشروطة، إضافة إلى إن عينتنا قصدية للنساء الريفيات.

الفئة العمرية:

جدول (2): عدد المشاركين في الاستبانة ونسبتهم حسب الفئة العمرية

م/م	الفئة العمرية	التكرار	النسبة%
1	أقل من 20 عاما	6	10.7
2	أكبر من 20 وأقل من	39	69.6
3	أكبر من 40 وأقل من	9	16.1
4	50 فأكثر	2	3.6
الإجمالي		56	100

يشير الجدول رقم (2) بأن عدد ممثلي الفئة العمرية (أكبر من 20 وأقل من 40 عاما) قد شاركوا بنسبة 69% من إجمالي العينة تليها في الترتيب الفئة العمرية أكبر من 40 وأقل من 50 بنسبة 16.1% من إجمالي عدد العينة تليها في الترتيب (الفئة العمرية الأقل من 20 عاما) حيث بلغ نسبة المشاركين نحو 10.7% من إجمالي العينة، اما في المرتبة الأخيرة فجاءت الفئة العمرية اكبر من 50عاما ، حيث بلغت 3.6% من إجمالي عدد العينة. ومن الفئات العمرية يتضح بأن أكثر المستفيدين في البرنامج هم من فئة الشباب ومتوسطي العمر القادرين على العمل والمساهمة في تحسين أوضاع الأسرة تنمويا.

جدول (3): عدد المشاركين في الاستبانة بحسب الحالة الاجتماعية

م/م	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية%
1	متزوج/ة	19	33.9
2	عازب/ة	35	62.5
3	مطلق/ة	1	1.8
4	أرمل/ة	1	1.8
الإجمالي		56	100

الحالة الاجتماعية:

يشير الجدول رقم (3) بأن أقل نسبة مشاركة كانت من المطلقين والارامل بشكل متساو حيث بلغت بنسبة 1.8 %، لكل منهما واعلى نسبة للعازبين من الجنسين بلغت (62.5%)، هذا يدل على ان العازبين من الجنسين ، أكثر نشاطا واستعدادا للمشاركة في الأعمال والأنشطة وتحسين مستواهم الاقتصادي والمعيشي ، اما المتزوجين من الجنسين فبلغت نسبة المشاركة نحو (33.9%) من إجمالي العينة مما يدل على أن ثلث العينة المستهدفة بالاستبانة، تتمتع باستقرار عائلي مما يجعلها أكثر قدرة وفاعلية على إدارة شئونها العائلية والتفكير بشكل إيجابي لتحسين مستوى الأسرة اقتصاديا معتمدة على العائد المادي من المشروع.

عدد أفراد الأسرة:

جدول رقم (4):عدد المشاركين في الاستبانة بحسب عدد أفراد الأسرة

م/م	عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية%
1	لا يزيد عن 4	14	25.0
2	من 5 إلى 6	27	48.2
3	أكثر من 6	15	26.8
الإجمالي		**56**	**100**

يشير الجدول رقم (4) بأن حجم الأسرة المستفيدة، المكونة من 5- 6 أفراد، شارك ممثليها بنسبة 48.2% من إجمالي عدد العينة، في المرتبة الثانية أتت الأسرة التي حجمها أكثر من 6 أفراد، حيث شارك ممثليها بنسبة 26.8 % من إجمالي عدد العينة، تليها في المرتبة الثالثة الأسرة التي لا يزيد حجمها عن أربعة أفراد، حيث شارك ممثليها بنسبة 25.0% من إجمالي عدد العينة. وبالنظر للعدد فهي نسب متفاوتة ويعتبر متوسط عدد أفراد الأسرة كبير لأن في الأرياف معدل التزايد السكاني مرتفع نوعا ما لعدم وجود الوعي الكافي بتنظيم الأسرة والفئة المشاركة الذي عددهم أقل يكون عائد إلى غياب رب الأسرة او فقدانهم في الحرب، وكذلك هجرة بعض الأفراد طلبا للرزق مع الأوضاع المتدنية في الريف وغيرها من العوامل الاقتصادية.

الدخل الشهري للأسرة:

يشير الجدول (5) بأن ممثلي الأسر المستهدفة التي يتراوح دخلها الشهري ما بين 10000 إلى 20000 ريال، شاركوا بنسبة بلغت نحو 46.4% من إجمالي العينة، يليها في المرتبة الثانية الأسر الذي دخلهم أكثر من 400000 ريال يمني حيث بلغت النسبة 28.6% وفي المرتبة الثالثة من 30000 إلى 40000 ريال حيث بلغت النسبة حوالي 16.1% من إجمالي العينة، اما في المرتبة الرابعة والأخيرة فهي الأسر التي دخلها الشهري يتراوح من 20000 إلى 30000 ريال حيث بلغت النسبة 8.9% من إجمالي العينة. ومن خلال النتائج نستنتج بأن الدخل الشهري للأسرة مهما بلغ فهو ضئيل جدا، لا يكاد يفي بمتطلبات الحياة والعيش بكرامة.

جدول رقم (5): دخل أفراد الأسرة جدول رقم (5):عدد المشاركين في الاستبانة بحسب مستوى دخل أفراد الأسرة

م/م	الدخل الشهري للأسرة	التكرار	النسبة %
1	من 10 إلى 20 ألف ريال	26	46.4
2	من20 إلى 30ألف ريال	5	8.9
3	من 30 إلى 40ألف ريال	9	16.1
4	أكثر من 40 ألف ريال	16	28.6
الإجمالي		56	100

مهنة الزوج:

يشير الجدول رقم (6) بأن الوظيفة الحكومية لمهنة رب الأسرة هي التي اخذت النسبة الأكبر في المشاركة حيث بلغت نحو 30.4% من إجمالي عدد العينة وهذا يفسر بأن الدخل الشهري للأسرة متدني بل يكاد يكون منعدم، نتيجة انقطاع الرواتب وتليها في المرتبة الثانية مهنة الزراعة حيث بلغت النسبة 21.4% من إجمالي عدد العينة وهذا يعزى إلى أن المستهدفين في الدراسة هي الأسرة الريفية الأرياف تليها في المرتبة الثالثة الموظف في القطاع الخاص حيث بلغت النسبِة 12.5% من إجمالي عدد العينة وفي المرتبة الرابعة التجارة وبلغت 10.7 % وهم أصحاب حوانيت صغيرة ومنشئات اصغر في القرية.

جدول رقم (6):عدد المشاركين في الاستبانة بحسب مهنة الزوج

م/م	مهنة الزوج	التكرار	النسبة المئوية%
1	زراعة	12	21.4
2	تجارة	6	10.7
3	موظف حكومي	17	30.4
4	موظف قطاع خاص	7	12.5
5	أخرى	14	25.0
الإجمالي		**56**	**100**

من يعول الأسرة:

يشير الجدول (7) بأن أكثر من يعول الأسرة الريفية هو الأب حيث بلغت النسبة للمشاركين حوالي 76.8% تليها في المرتبة الثانية الام حيث بلغت النسبة 14.3% من إجمالي عدد العينة وتلتها في المرتبة الثالثة الأسر التي يعيلهم الخال بنسبة 5.4% من إجمالي العينة بينما في المرتبة الأخيرة (الأخت والعم) بنفس النسبة وهي 1.8% من إجمالي عدد العينة لكل منهما. وهذا يؤكد اعتماد الأسرة الريفية على رب الأسرة الذي كما سبق وجدنا أن دخله متدني ولا يفي بمتطلبات الاحتياجات اليومية للأسرة.

جدول رقم (7): عدد المشاركين بحسب من عائل الأسرة

م/م	من يعول الأسرة	التكرار	النسبة المئوية%
1	الأب	43	76.8
2	الأم	8	14.3
3	الأخت	1	1.8
4	العم	1	1.8
5	الخال	3	5.4
الإجمالي		**56**	**100**

دخل الأسرة:

يشير الجدول (8) بأن دخل الأسرة بعد الالتحاق بالمشروع ارتفع بشكل ملحوظ عن الدخل قبل الالتحاق بالمشروع حيث بلغت نسبة 39.3% من الذين دخلهم أكثر من 40000 ريال، في المرتبة الأولى شكلوا نسبة 39.9 % من إجمالي العينة، تليها في المرتبة الثانية الأسر التي يتراوح دخلها من 10000إلى 20000 ريال، حيث شكلت نسبة بلغت 23.2% تليها الأسر الذي دخلها الشهري يتراوح ما بين 20000و 30000 ريال، بنسبة 16.1%.

وهذه النتائج تؤكد أن العينة المستهدفة قبل حصولها على المشروع كان مستوى الدخل متدينا وهذا يؤكد على ان التدخلات النقدية التي حصلت عليها المرأة الريفية أثرت بشكل إيجابي على دخل الأسرة الريفية وعملت على مساعدة رب الأسرة في توفير المتطلبات والاحتياجات اليومية للأسرة.

جدول رقم (8):دخل الأسرة بعد الالتحاق ببرنامج التحويلات النقدية بالريال اليمني

م/م	المبلغ	التكرار	النسبة المئوية %
1	10000 -20000 ريال	13	23.2
2	20000 – 30000 ريال	9	16.1
3	30000-40000 ريال	12	21.4
4	أكثر من 40000 ريال	22	39.3
المجموع		**56**	**100**

جدول رقم (9) عدد المرات في السنة لتلقي الدفعات النقدية للمشاركين في البرنامج

م/م	عدد المرات	ك	%
1	12مرة	10	17.9
2	6 مرات	5	8.9
3	4 مرات	16	28.6
4	3 مرات	25	44.6
الإجمالي		**56**	**100**

توضح نتائج الجدول رقم (9) بأن هناك تفاوت في تلقي المدفوع النقدي والاستفادة منه حيث صرح حوالي 44.6% من الأسر المستهدفة بأنها تتلقى المدفوع النقدي خلال العام الواحد لفترة (3) مرات في السنة تليها الأسر التي تتلقى أربع دفعات خلال العام. حيث تشكل نسبة 28.6% من إجمالي العينة ومن يتلقون 12 دفعة خلال العام الواحد فبلغت نسبتهم 17.9%، واما من يتلقون 6 دفعات خلال السنة فبلغت نسبتهم نحو 8.9%. وهذه النتائج تعطينا التصريح بأن على الجهات المعنية في برامج النقد بأن عليها الاستمرارية لضمان الحياة المعيشية للأسر الريفية ولو بالحد الأدنى.

جدول رقم (10) طبيعة ومستوى استفادة الأسرة من العائد النقدي للمشاركين في الاستبانة

م/م	العبارة / الكفاية	بشكل كافي		بشكل غير كافي		بشكل منعدم		المتوسط الحسابي	مستوى المعنوية
		ك	%	ك	%	ك	%		
1	شراء الاحتياجات الضرورية من الغذاء	33	58.9	22	39.3	1	1.8	2.57	**85.6**
2	تحسن وضع أسرتي المعيشية	21	37.5	25	44.6	10	17.9	2.19	**73**
3	دفع نفقات المدرسة	24	42.9	22	39.3	10	17.9	2.25	**75**
4	متابعة المراكز الصحية بانتظام	23	41.1	17	30.4	16	28.6	2.12	**70.6**
5	تحسن النظام الغذائي لأطفالي	23	41.1	23	41.1	10	17.9	2.23	**74.3**
6	قضاء الديون	17	30.4	25	44.6	14	25.0	2.05	**68.3**
7	اشتريت أجهزة ضرورية للمنزل	15	26.8	19	33.9	22	39.3	1.87	**62.3**
8	وفرت بعض الأموال للظروف الطارئة	12	21.4	20	35.7	24	42.9	1.78	**59.3**
9	قمت بالفحص الدوري أثناء الحمل	17	30.4	21	37.5	18	32.1	1.98	**66**
10	الاهتمام بتغذية المرأة الحامل والمرضع	22	39.3	20	35.7	14	25.0	2.14	**71.3**
11	انتظام أطفال القرية في التعليم	18	32.1	24	42.9	14	25.0	2.07	**69**
12	زادت ثقتي بنفسي لمزاولة الأعمال	35	62.5	14	25.0	7	12.5	2.50	**83.3**
13	المشاركة في اتخاذ القرار أسريا وخارجيا	28	50.0	20	35.7	8	14.3	2.35	**78.3**
14	التحقت بمركز محو الامية الموجود في عزلتي	22	39.3	14	25.0	20	35.7	2.03	**67.6**
15	ساهم البرنامج في اكتسابي خبرة في كيفية التغلب على مشاكلي	24	42.9	15	26.8	17	30.4	2.12	**70.6**
16	تسويق الإنتاج الزراعي	19	33.9	23	41.1	14	25.0	2.08	**69.3**
17	توفير فرص عمل لفتيات القرية	21	37.5	18	32.1	17	30.4	2.07	**69**
الإجمالي		**56**							

يتضح من نتائج الجدول رقم(10) بأن الاستفادة من العائد النقدي عند متغير (بشكل كافٍ)، فقد أتى في المرتبة الأولى فقرة (زادت ثقتي بنفسي ممارسة الأعمال)، بنسبة 62.5% ومتوسط حسابي 2.5

تليها فقرة (شراء الحاجات الضرورية من الغذاء) عند نسبة 58.9% عند متوسط حسابي 2.57 تليها فقرة (المشاركة في اتخاذ القرار أسريا وخارجيا) عند نسبة 50.0 % ومتوسط حسابي 2.35.اما الاستفادة من العائد عند المتغير بشكل غير كافٍ عند فقرة (تحسن وضع أسرتي المعيشية) بلغت النسبة نحو 44.6% ومتوسط حسابي بلغ 2.19 وهذه توافق نسبيا عند فقرة (قضاء الديون) إلا أن المتوسط الحسابي لها بلغ 2.05 وهذه النتائج تؤكد بأن الاستفادة من المشروع تمثلت في شراء الحاجات الضرورية لتغذية الأسرة وساهمت في تعزيز الثقة بالنفس للعينة المستفادة حيث تستطيع تحسين أوضاعها المعيشية واتخاذ القرار المناسب سواء على الصعيد الأسري او المحيط الخارجي في القرية. وهذا يحقق بعض من الأهداف التي يهدف إليها المشروع من حيث تحسين الوضع الغذائي للأسر المستفيدة وكذلك تولد الثقة لدى العينة المستفيدة مما يجعلها أكثر قدرة على التعامل مع الأوضاع المحيطة بها بشكل كافٍ وتكون أكثر قدرة على إنجاز المهام. **جدول (11): نوع الاستفادة من التحويلات للمشاركين في الاستبانة**

العبارة	نوع الاستفادة	ك	%
ساعدني في إقامة مشروع صغير خاص بي	تدجين	13	23.2
	تربية مواشي	16	28.6
	خياطة	13	23.2
تحسين المستوى المعيشي فقط من حيث:	غذاء	36	64.3
	ماء صحي ونظيف	17	30.4
	دواء	3	5.4
زيادة انتاج محصول ارضي الزراعية عن طريق:	اشتريت أدوات تسهل على العمل في الحقل	25	44.6
	شراء بذور محسنة	16	28.6
	امتلكت حيوانات تساعدني في العمل الزراعي	15	28.8
الإجمالي		56	

تشير نتائج الجدول رقم (11) بأن نوع الاستفادة من التحويلات النقدية وهي تحسين المستوى المعيشي من حيث الحصول على الغذاء، حيث تشير النتائج إلى نسبة 64.3% من الأسر المستهدفة قد تحسن مستواها المعيشي من حيث الغذاء، وتعكس أهمية البرنامج في تلبية الاحتياجات الضرورية من الغذاء. حيث إن نسبة المشاركين أعطت الأولوية للغذاء. وتليها عبارة (استفدنا في شراء أدوات العمل في الحقل) لزيادة محصول الأراضي الزراعية، بنسبة تقدر بنحو 44.6% من الأسر المستهدفة، اما امتلاك حيوانات تساعد في العمل الزراعي وتربية المواشي فبلغت النسبة نحو 28.8%و28.6% على التوالي من إجمالي الأسر المستفيدة. تستفيد الأسر من خلال تسويق منتجاتها الزراعية، حيث تعود عليها بالفائدة الربحية مما يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي على مستوى الأسرة المستفيدة ومستوى القرية بشكل عام.

جدول رقم (12): تأثير الحرب والصراع على المشاركين في عينة الدراسة

م/م	حجم التأثير / العبارة	كبير		متوسط		قليل		المتوسط الحسابي	مستوى المعنوية
		ك	%	ك	%	ك	%		
1	تدني مستوى الدخل لدى الأسرة	38	67.9	15	26.8	3	5.4	2.62	**87.3**
2	زيادة النفقات	40	71.4	12	21.4	4	7.1	2.64	**88**
3	انقطاع الوقود	20	53.6	23	41.1	3	5.4	2.48	**82.6**
4	قلة فرص الحصول على عمل	33	58.9	19	33.9	4	7.1	2.51	**83.6**
5	زيادة الأعباء	42	75.0	9	16.1	5	8.9	2.66	**88.6**
6	الانقطاع عن الدراسة	22	39.3	21	37.5	13	23.2	2.16	**72**
7	زيادة نفقات التعليم	35	62.5	18	32.1	3	5.4	2.57	**85.6**
8	انتشار الامراض والاوبئة	34	60.7	16	28.6	6	10.7	2.50	**83.3**
9	قلة وجود أسواق نشطة لبيع المنتجات الزراعية	28	50.0	19	33.9	9	16.1	2.33	**77**
10	صعوبة في الحصول على مياه نظيفة	25	44.6	22	39.3	9	16.1	2.28	**76**
الإجمالي		**56**							

توضح نتائج الجدول رقم (12) بأن الحرب والصراع أثر بدرجة قوية على أفراد العينة من حيث عبر المستفيدين بأن (زيادة الأعباء) تشغل حيزا كبيرا من مشاكلهم وبنسبة كبيرة تقدر بنحو 75.0% عند متوسط حسابي 2.66 ولتؤكد على أن الحرب والصراع أثقلت كاهل الأغلبية بأعباء ومسؤوليات هم في غنى عنها كانتشار البطالة وسوء التغذية وتوقف الدراسة ونزوح العديد من أبناء المدن إلى القرى مما أثر سلبا على مستوى المعيشة والحياة بشكل عام. وكذلك (زيادة النفقات) حيث جاءت بنسبة 71.4% عند متوسط حسابي 2.64 ومن حيث (تدني مستوى الدخل لدى الأسرة) التي بلغت نسبتها 67.9%عند متوسط حسابي 2.62 وتدرجت بقية النتائج للعبارات في القوة من حيث إن الحرب والصراع أثر بشكل سلبي على الغالبية العظمى من أهل القرية.

جدول رقم (13): طبيعة معوقات المرأة ومستواها بحسب المشاركين في الاستبانة

م/م	الاتجاه / العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
1	النظرة الدونية للمرأة والتقليل من شأنها	6	10.7	21	37.5	16	28.6	9	16.1	4	7.1	2.71	54.2
2	اشعر بعنصرية من معاملة العائلة في المنزل	10	17.9	18	32.1	12	21.4	11	19.6	5	8.9	2.69	53.8

3	الطلاق أثر على وضعنا المادي أنا وأطفالي	11	19.6	14	25.0	17	30.4	11	19.6	3	5.4	2.66	53.2
4	قلة تشجيع رب الأسرة للمرأة الريفية على إنجاز الأعمال	10	17.9	17	30.4	17	30.4	10	17.9	2	3.6	2.58	51.6
5	لا أجد وقت فراغ لحضور الدورات التدريبية	8	14.3	19	33.9	20	35.7	8	14.3	1	1.8	2.55	51
6	أعاني من الامية وعدم وجود مراكز قريبة لمحو الامية	10	17.9	24	42.9	12	21.4	4	7.1	6	10.7	2.50	50
7	العادات والتقاليد مقيدة للحرية الشخصية	10	17.9	23	41.1	11	19.6	10	17.9	2	3.6	2.48	49.6
8	السلطة الذكورية وتمسكها بالتحويلات النقدية	12	21.4	21	37.5	14	25.0	7	12.5	2	3.6	2.39	47.8
9	النفقات كثيرة والتحويل النقدي لا يفي بالغرض	11	19.6	21	37.5	18	32.1	5	8.9	1	1.8	2.35	47
10	أعاني من زيادة الأعباء الملقاة على عاتقي	14	25.0	25	44.6	9	16.1	7	12.5	1	1.8	2.21	44.2
11	قلة وجود المشاريع المدرة للدخل	17	30.4	22	39.3	12	21.4	4	7.1	1	1.8	2.10	42
12	أجرتي في العمل قليلة مقارنة بالرجل	21	37.5	20	35.7	7	12.5	7	12.5	1	1.8	2.05	41
13	ارتفاع الأسعار مشكلة جديدة بالنسبة لي	18	32.1	26	46.4	8	14.3	3	5.4	1	1.8	1.98	39.6
الإجمالي		**56**											

تشير نتائج الجدول رقم (13) بأن أهم معوقات المرأة الريفية بحسب ترتيب الفقرات هي: في عبارة (الأجرة القليلة مقارنة بالرجل) عند المتغير (موافق بشدة) حيث بلغت نسبة 37.5 من إجمالي العينة المستهدفة وعند متوسط حسابي 2.5 ووزن نسبي بلغ 41 اما بالنسبة للمتغير موافق فقد اشارت النتائج بأن اهم المعوقات التي تواجه المرأة هي(ارتفاع الأسعار المتغير بين فترة وأخرى) حيث بلغت النسبة 46.4 عند متوسط حسابي 1.98 ووزن نسبي بلغ 39.6 تليها (زيادة الأعباء الملقاة على عاتقي) التي جاءت بنسبة 44.6% من إجمالي عدد العينة المستهدفة وعند متوسط حسابي 2.21 ووزن نسبي بلغ 44.2

، وهذه النتائج تؤكد أن المرأة الريفية تعاني من نسبة الأجور المتدنية مقارنة بالرجل وكذلك ارتفاع الأسعار بين فترة وأخرى . بالإضافة إلى الأعباء والمسؤوليات التي تقوم بها وحدها. لذا فإن مشروع التحويلات النقدية يعمل على تحسين دخل المرأة الريفية أكثر من أي وقت مضى.

جدول رقم (14) طبيعية مساهمة البرنامج في الوعي الاقتصادي للمشاركين في الاستبانة

م/م	الاتجاه / العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق على الاطلاق		المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
1	تشجيع المرأة بالالتحاق بمراكز محو الامية	24	42.9	25	44.6	4	7.1	2	3.6	1	1.8	4.23	84.6
2	التشديد على أهمية انتظام الأطفال في التعليم وعدم تسربهم	24	42.9	24	42.9	6	10.7	2	3.6	–	–	4.25	85
3	دورات تدريبية (المهارات الحياتية)	20	35.7	26	46.4	9	16.1	1	1.8	–	–	4.16	83.2
4	التواصل مع المستفيدة لضمان حقوقها	18	32.1	27	48.2	11	19.6	–	–	–	–	4.12	82.4
5	توعية المرأة بأهمية تقسيم الوقت	17	30.4	32	57.1	5	8.9	1	1.8	1	1.8	4.12	82.4
6	تدريب المثقفات المجتمعيات تدريب خاص لتأهيلهن	16	28.6	29	51.8	10	17.9	1	1.8	–	–	4.07	81.4
7	إشراك المرأة الريفية في مراحل الاعداد والتخطيط للمشروع	17	30.4	28	50.0	9	16.1	2	3.6	–	–	4.07	81.4
8	عمل برامج توعوية لأهمية التكافل والتعاون بين أفراد القرية الواحدة	20	35.7	22	39.3	11	19.6	3	5.4	–	–	4.05	81
9	فتح لجنة للشكاوى والتظلمات	17	30.4	26	46.4	12	21.4	1	1.8	–	–	4.05	81
10	دورات عن الادخار	15	26.8	30	53.6	9	16.1	2	3.6	–	–	4.03	80.6
11	عقد دورات ارشادية وصحية لتوعية المرأة	17	30.4	25	44.6	12	21.4	2	3.6	–	–	4.01	80.2
12	دورات ارشادية زراعية	15	26.8	30	53.6	8	14.3	2	3.6	1	1.8	4.00	80
13	دورات عن (التمويل الريفي)	16	28.6	27	48.2	7	12.5	6	10.7	–	–	3.94	78.8
الإجمالي		56											

تشير نتائج الجدول رقم (14) بأن مساهمة البرنامج في تعزز الوعي الاقتصادي لدى المرأة الريفية جاء بحسب ترتيب الفقرات عبارة (توعية المرأة في أهمية تقسيم الوقت) بنسبة 57.1% وعند متوسط

حسابي 4.12 ووزن نسبي بلغ 82.4% تليها العبارات (دورات عن الادخار) بنسبة 53.6% وعند متوسط حسابي 4.03 ووزن نسبي 80.6% وعبارة (عقد دورات إرشادية زراعية) عند متوسط حسابي 4.00 ووزن نسبي بلغ 80 % وعبارة(تدريب المثقفات المجتمعيات تدريب خاص لتأهليهن) بنسبة 51.8% عند متوسط حسابي 4.07 ووزن نسبي 81.4% تليها الفقرات متدرجة من حيث الترتيب .ومن خلال هذه النتائج يتأكد لنا بأن البرنامج أسهم بشكل كبير في توليد الوعي لدى النساء الريفيات من حيث تقسيم اوقاتهن وتدريب المثقفات المجتمعيات بشكل خاص لتوعية النساء الريفيات توعية زراعية وصحية وتشجيعهن على الالتحاق بمراكز محو الأمية والتشديد على الاهتمام بانتظام اطفالهن في الدراسة وغيرها من الوسائل التوعوية التي يهتم بها البرنامج، بناء على موافقة مستجوبات الدراسة.

جدول رقم (15): العلاقة بين الأثر الاقتصادي ومشروع التحويلات النقدية المشروطة

المتغير التابع المتغير المستقل	الأثر الاقتصادي	
	معامل الارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
مشروع التحويلات النقدية	0.234	**0.054**
الإجمالي = 363		

نتائج الفرضيات:

الفرضية الأولى: بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 0.05% بين الأثر الاقتصادي ومشروع التحويلات النقدية المشروطة للتغذية الخاصة بتنمية المرأة الريفية محافظة ذمار.

ومن خلال الجدول رقم (15) والذي يتم من خلاله اختبار العلاقة بين الأثر الاقتصادي ومشروع التحويلات النقدية المشروطة. نجد أن اختبار الفرضية الأولى توضح بأنه يوجد علاقة بين الأثر الاقتصادي ومشروع التحويلات النقدية المشروطة للتغذية الخاصة بتنمية المرأة الريفية محافظة ذمار. مما يؤكد صحة ثباتها في وجود علاقة بين الأثر الاقتصادي ومشروع التحويلات النقدية المشروطة للتغذية الخاصة بتنمية المرأة الريفية وعليه فإن نتائج اختبار الفرضية تتوافق مع ما افترضه الباحث. فيما نجد أن اختبار الفرضية الثانية من خلال نتائج الجدول رقم (16) التي تنص على أنه توجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند 0.05% بين المعوقات التي يواجهها المشروع التي تحول دون استفادة المرأة الريفية ومشاركتها في عملية التنمية الريفية وبحسب نتائج الجدول الموضحة يتضح عدم وجود علاقة بين المعوقات التي تواجهها المرأة وتحول دون استفادتها من البرنامج ومشاركتها في عملية التنمية الريفية. وهذه النتائج تؤكد عدم صحة الفرضية فلم تؤثر المعوقات من استفادة المرأة من البرنامج ومشاركتها في التنمية الريفية بشكل إيجابي.

جدول رقم (16) العلاقة بين المعوقات ومشاركة المرأة في التنمية

المتغير التابع المتغير المستقل	الاستفادة من البرنامج ومشاركة المرأة في التنمية	
	معامل الارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
المعوقات التي تواجهها المرأة	**0.695**	**0.269**
الإجمالي = 56		

اما نتائج اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على انه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند 0.05% بين مساهمة المشروع في نشر الوعي الاقتصادي للمرأة الريفية والعوامل الديموغرافية لعينة الدراسة من حيث (النوع –الفئة العمرية – مستوى الدخل – الحالة الاجتماعية – عدد أفراد الأسرة.)

جدول رقم (17): اختبار "T-test" للمشاركين في الاستبانة بحسب النوع

النوع	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى المعنوية
ذكر	12	2.58	0.514	44	1.508-	**0.028**
أنثى	**44**	**2.79**	**0.408**			

فقد تم اختبار ذلك من خلال اختبار "T-test" للفروق بين مساهمة المشروع في نشر الوعي الاقتصادي للمرأة الريفية وفقاً للنوع وبحسب نتائج الجدول (17) حيث اكدت صحة الفرضية عند مستوى المعنوية 0.028 بأنه توجد فروق بين مساهمة المشروع في نشر الوعي الاقتصادي وفقا للنوع، حيث كانت نسبة نشر الوعي الاقتصادي مرتبطة بالإناث أكثر من الذكور لان المشروع في الأساس يستهدف المرأة وليس الرجل، وهذا يؤكد صحة الفرضية البحثية، فيما تم تطبيق اختبار (ANOVA) لقياس الفروق بين مساهمة المشروع في نشر الوعي الاقتصادي للمرأة الريفية وفقا العمر، وبحسب نتائج الجدول (19) يتضح عدم وجود فروق عند مستوى المعنوية 0.216 بين مساهمة المشروع في نشر الوعي الاقتصادي للمرأة وفقا للعمر كون التوعية تشمل المستهدفات من المشروع بكافة الفئات العمرية بحسب نتائج الجدول.

جدول رقم (18) اختبار (ANOVA) للمشاركين بحسب العمر

م/م	الفئة العمرية عام	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة F	مستوى المعنوية
1	أقل من 20 عاماً	6	3.00	0.000	52	1.539	**0.216**
2	أكبر من 20 وأقل من 40	39	2.76	0.426			
3	أكبر من 40 وأقل من 50	9	2.55	0.527			
4	50 فأكثر	2	2.50	0.707			
الإجمالي		**56**	**2.75**	**0.436**			

فيما أكدت نتائج اختبار الفرضية من خلال اختبار (ANOVA) التي تنص على أنه توجد فروق بين مساهمة المشروع في نشر الوعي الاقتصادي للمرأة الريفية وفقا لمستوى الدخل وبحسب نتائج الجدول رقم (19) التي تشير بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث مستوى الدخل لدى الأسرة الريفية حيث كانت نتائج الاختبارات المشيرة لمستوى المعنوية (0.455) وعند متوسط حسابي بلغ 2.65 وانحراف معياري بلغ 0.485 وجميعها تؤكد عدم وجود فروق.

جدول رقم (19) اختبار (ANOVA) مساهمة البرنامج في نشر الوعي الاقتصادي بحسب مستوى الدخل

م/م	مستوى الدخل، ريال	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة F	مستوى المعنوية
1	من 10000 إلى 20000	26	2.65	0.485	52	0.885	**0.455**
2	من 20000 إلى 30000	5	2.80	0.447			
3	من 30000 إلى 40000	9	2.77	0.440			
4	أكثر من 40000	16	2.87	0.341			
الإجمالي		**56**	**2.75**	**0.436**			

فيما جاءت نتائج اختبار (ANOVA) للفرضية عند متغير الحالة الاجتماعية وبحسب نتائج الجدول رقم (21) بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث الحالة الاجتماعية عند مستوى معنوية (0.35) وجميعها تؤكد وجود فروق.

جدول رقم (20) اختبار (ANOVA) للمشاركين بحسب الحالة الاجتماعية

م/م	الدرجة الوظيفية	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة F	مستوى المعنوية
1	متزوج/ة	19	2.57	0.507	52	3.076	**0.35**
2	عازب/ة	35	2.85	0.355			
3	مطلق/ة	1	2.00	-			
4	أرمل/ة	1	3.00	-			
المجموع		**56**	**2.75**	**0.436**			

جدول رقم (21) اختبار (ANOVA) للمشاركين بحسب عدد أفراد الأسرة

م/م	الدرجة الوظيفية	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة F	مستوى المعنوية
1	لا يزيد عن أربعة	14	2.64	0.497	53	0.960	**0.389**
2	من 5 إلى 6	27	2.74	0.446			
4	أكثر من 6	15	2.86	0.351			
المجموع		**56**	**2.75**	**0.436**			

فيما أكدت اختبارات (ANOVA) وفقا لمتغير عدد (أفراد الأسرة) وبحسب نتائج الجدول رقم (22) بأنه لا توجد فروق عند مستوى معنوية عند (0.389) وعند متوسط حسابي بلغ (2.64) وانحراف معياري بلغ (0.497) وجميعها تؤكد عدم وجود فروق بين مساهمة المشروع في نشر الوعي ونسبة عدد الأسرة.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي نوردها كالتالي:

1- إن مشروع التحويلات النقدية المشروطة للتغذية أثر بشكل إيجابي من الناحية الاقتصادية للأسرة إلى جانب تولد الثقة لدى المستفيدات باستلامهن مبالغ نقدية وقيامهن بالتصرف فيه ومساعدة رب

الأسرة فأحدث تغييرا في تحسن الوضع الغذائي لبعض الأسر المستفيدة وساعد البعض في التخلص من الديون وتوفير فرص عمل لفتيات القرية (المثقفات المجتمعيات). والبعض الآخر نتيجة لعدم وجود مصادر دخل أخرى بالكاد تكفيه التحويلات للعيش ومواجهة الفقر.

2- اتضح لنا من الدراسة بعض من أنواع الاستفادة التي تحققت لدى بعض الأسر جاء في مقدمتها التحسن في التغذية لدى الأسر المستفادة وهذه النتيجة حققت الهدف الأسمى للبرنامج حيث يسعى إلى تحسين الوضع الغذائي للأسرة لما له من أهمية في إنشاء جيل متمتع بالصحة والتقليل من انعدام الأمن الغذائي المتفشي في اغلب مناطق اليمن نتيجة للحرب والحصار الذي تعمد العدوان احداثه في اليمن. كما ان هناك استفادة أخرى تمثلت في شراء بعض الأدوات التي تسهل أعمال الزراعة فتوفر الجهد والوقت.

3- اكدت نتائج الدراسة كيف أن الحرب والصراع في اليمن خلقت أزمات أثرت بشكل سلبي على المجتمع وأودت به إلى غياهب الفقر. كانتشار البطالة وسوء التغذية وتدني المستوى التعليمي وانتشار الأمراض، وضعف الدخل المالي وانهيار البنية التحتية وغيرها من الأزمات التي تولدت نتيجة العدوان فأحدثت تدني اقتصادي ملحوظ.

4- هناك معوقات تواجه المرأة المستفيدة من مشروع التحويلات النقدية واغلبها تمثلت بأن المرأة الريفية لا تحصد أجرا زهاء ما تقوم به من أعمال وان كان هناك أجر فهو بالزهيد مقابل الأجر الذي يتلقاه نظيرها الرجل كما ان هناك صعوبات تواجهها من حيث إنها تعاني من أعباء تفوق طاقتها فهي تعمل في البيت أعمالا تحكمها ظروف الحياة المعيشية في الريف وتعتبر قاسية نوعا ما إذا قورنت بالحياة في المدن، إلى جانب عملها الآخر في الحقل أو أي عمل آخر تستدعيه ظروف المعيشة في الريف. وغيرها من المعوقات كانتشار الأمية وقلة التشجيع من قبل الأسرة، إلى جانب عدم توفر الوقت الكافي لتطوير قدراتها وتنميتها.

5- اتضح من نتائج الدراسة واختبار فرضياتها بأن المشروع ساهم نوعا ما في نشر الوعي الاقتصادي لدى العينة المستهدفة من حيث جعلها تدير الشؤون المالية في أمور تحسن من وضع أسرتها اقتصاديا وصحيا.

التوصيات:

انطلاقا من نتائج الدراسة واختبار فرضياتها فإن الدراسة توصي بالآتي:

1- أن يكون هناك أكثر من برنامج يهدف إلى تحسين أوضاع المستهدفين وأن ينظم بطريقة هيكلية واضحة تهدف إلى الحد من تفشي ظاهرة الفقر وتوعية المستهدفين بإنشاء مشاريع صغيرة عن طريق تدريبهم في هذا المجال لتقيهم شر الحاجة والسؤال.

2- أن يكون هناك دراسات وأبحاث في هذا المجال لإيصال مشاكل ومعاناة أكثر الفئات التي تعاني من شبح الفقر وعدم استطاعتها توفير المتطلبات البسيطة في الحياة.

3- أن يكون هناك دراسات وأبحاث تستهدف المرأة المستفيدة من البرامج المعنية بتنميتها وبصورة

مباشرة للتعرف أكثر على واقعها ومشاكلها والعمل على إيصال صوتها إلى صانعي القرار وصولا إلى تمكينها اقتصاديا.

4- عمل دراسات وأبحاث تستهدف العاملين والقائمين على مثل هذه المشاريع ومشاركة الرأي العام، ووسائل الإعلام بأهدافهم ومعاناتهم والعمل على استقطاب أكثر من مصدر دخل يدعم مثل هذه المشاريع ويشجع على خلق فرص عمل للشريحة العاطلة عن العمل وخصوصا في الريف اليمني.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2022/03/02/scaling-up-impact-for-recovery-and-resilience-in-yemen تم الاسترداد من صفحة البنك الدولي 8:24pm 24/7/2022

[2] وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية. (2022) المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، سوء التغذية.. تهدد مستقبل رأس المال البشري في اليمن.

[3] قسم احصاءات التنمية البشرية. (2016). *واقع المرأة الريفية في العراق*. العراق: وزارة التخطيط والجهاز المركزي للاحصاء. (رومان،2021، تم الاسترداد في الساعة 11:20 م 2023/09/13

[4] (/https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/645

[5] . التقرير النهائي لنتائج مدخل البيانات لمشروع المسح لتحديد المستفيدات من برنامج التحويلات النقدية المشروطة في التغذية. (2021). ذمار: الصندوق الاجتماعي.

[6] أسماء الدباغ، و مي رمضان. (2013). النوع الاجتماعي نحو تأصيل المفهوم في الوطن العربي واستخدامه في موضوع سياسات عامة. . *مجلة العربية لعلم الاجتماع*، .

[7] هالة كمال. (2013). النوع الاجتماعي(الجندر) التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية. *الهيئة العامة لقصور الثقافة*

[8] فريال حجازي العساف. (2012). دراسة حول المرأة الريفية وحقها في الغذاء الكافي. المركز الوطني لحقوق الانسان.

[9] ايفاد. (2021) تحويل النظم الغذائية لتحقيق الازدهار في الريف .

[10] عباس وداد. (2018). دور سياسات التنمية في الحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر،الاردن،اليمن). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير - جامعة فرحات عباس- سطيف-الجزائر.

[11] عبد السلام علي نوير. (2020). نظريات التنمية واسباب التأزم: دراسة نقدية. التفاهم -المجلد18-عدد68 -وزارة الأوقاف والشئون الدينية، .

[12] عيسى يونسي، ونسيمة تلي. (2020). النوع الاجتماعي (الجندر)مقاربة سوسيو تنموية. مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة الجزائر، .

[13] عائشة النوى. (2020). النوع الاجتماعي والتنمية: مقاربة مفاهيمية. جامعة باتنة، الجزائر، مجلد 4 عدد 2،.

[14] رحالي حجيلة، و بوخالفة رفيقة. (2015). التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد الي مفهوم تنمية البشر. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع-جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، عدد3.

[15] الاسكوا. (2020). فنيات استخدام الممارسات الزراعية الجيدة لتعزيز التدريب على استدامة الطاقة. الكرك. الاردن: جمعية شباب بتير الخيرية..مجد خضير. (09 10, 2016). مفهوم التنمية الريفية. تم الاسترداد من موضوع ب 2023/08/31 06:38pm :at https://mawdoo3.com/

[16] الأمم المتحدة، الجمعية العامة. (2012) تقرير مقدَّم من المقرِّر الخاص المعني بالحق في الغذاء، أوليفييه دي شوتير- حقوق المرأة والحق في الغذاء.

[17] فيصل عبد الله دارم. (2021). أثر برامج التحويلات المشروطة على مستوى الدخل خلال الحرب في اليمن دراسة حالة في منطقة معين - رسالة ماجستير أمانة العاصمة. مركز ابحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية الدولية، .

[18] اسامة لطف محمد الانسي. (2019). إثر الصراع في اليمن على الاداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الاصغر بأمانة العاصمة– اليمن. رسالة ماجستير، مركز ابحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية، .

[19] هيفاء مسعد ياسين. (2015). تقييم مدى استفادة المرأة الريفية من بعض البرامج التنموية المقدمة من مشروع التنمية الريفية بالمشاركة بمحافظة ذمار (خلال الفترة من 2006–2012). رسالة ماجستير جامعة صنعاء. كلية الزراعة. قسم الاقتصاد والارشاد الزراعي.،.

[20] محمد جمال الدين راشد، عفت عبد الحميد احمد، مصطفى حمدي احمد، ومحمد سها علي. (2 ابريل, 2017). التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة اسيوط. معهد بحوث الارشاد الزراعي والتنمية الريفية، صفحة Website: . http://www.aun.edu.eg/faculty_agriculture

[21] بلحاج مليكة. (2011). مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي. دراسة ميدانية بريف تلمسان. رسالة ماجستير. جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان–كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، .

[22] صندوق النقد الدولي. (2013). المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين. جنيف: ادارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة شؤون المالية العامة.

[23] والت ويتمان روستو. (2020). مراحل النمو الاقتصادي. :/https://books.google.com/books/about وكالة الصحافة العربية .

[24] ماجد حسني صبيح. (2008). التنمية الاقتصادية. مكتبة دار الكلمة–عمان– جامعة القدس المفتوحة، الوحدة الثالثة.

[25] جلال خشيب. (2014). النمو الاقتصادي. الجزائر: شبكة الالوكة.

[26] نافذ ابوحسنة. (18 06, 2017). نظرية روستو في مراحل النمو الاقتصادي. تم الاسترداد من https://www.nafezabuhasna.com/

[27] تم الاسترداد at 9:08pm on Sunday 10/30/2022

[28] محمد الدريج. (2017). نظرية النوع في التربية والتعليم: الأسس والمفاهيم. مجلة علوم التربية، ع8 .

[29] مرابط فاطمة. (2019). علاج الفقر بين النظرية والتطبيق–دراسة مقارنة بين التمويل المصغر والتمويل الاسلامي المصغر. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– جامعة الجزائر–كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير .اطروحة دكتوراه،..

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

[1] Faisal.A.Darem.(2021).The Impact of conditional cash Transfer programs on incom during war time - Case study of Mueen Area-Master Thesis. Cash for work project – Mu 'een District -Sana'a-2017) . Gender & Development Researches & Studies Center .Sanaa Uuiversit. ،

[2] Osama AL-ansi (2019) Impact Of Conflict In Yemen On Social Performance of Microfinance Insistutions In The Capital Secretrait. Gender & Development Researches & Studies Center .Sanaa Uuiversity.

[3] Flora Hajdu ،Stefan Granlund ،David Neves ،Tessa Hochfeld. (2020). cash transfers for sustainable rural livelihoods? Examining the long-term productive effects of the child support grant in South Africa. ELSEVIER11- .

[4] Naila hat Kabeer ،Linnet Tylor 2013 What are the economic impacts of conditional cash t ransferprogrammes?London: The EPPI-Centre ,Social Science Reasearch Unit.

[5] Dr. Ahmed Alhussami. (2019). Gender, Language and Culture in the Yemeni Society. literatures - volume 11. ،

[6] John Hoddinott ،Lucy Bassett. (2009). Conditional Cash Transfer Programs and Nutrition in Latin America. FAO ،